



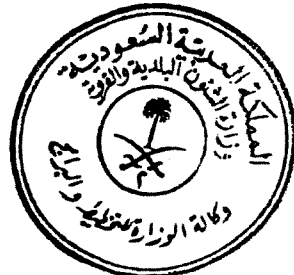
حكومة المملكة العربية السعودية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشروع الدعم الفني والاستشاري
لتطوير وتنفيذ إستراتيجية شاملة للتنمية القروية

2010-2008م

وثيقة مشروع

وصف موجز: يهدف هذا المشروع، الذي يسانده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تقديم الدعم الفني والاستشاري لوزارة الشؤون البلدية والقروية في جهودها للقيام بدراسة مسحية للقرى والهجر في المملكة العربية السعودية. يسعى المشروع إلى التأسيس لإنتاج استراتيجية شاملة للتنمية الريفية (القروية) من خلال بحث ودراسة عناصر ومحددات التنمية وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية.



السياق الوطني

حققت المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة تم خلالها وضع خطط خمسية للتنمية الوطنية الشاملة تناولت جميع نواحي الحياة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي للمواطنين. وقد ركزت هذه الخطط بدرجة ملموسة على مشروعات استكمال البنية الأساسية وتحقيق حد لائق من مستوى الخدمات العامة لكافة المواطنين في أماكن تواجدهم سواء في المدن أو القرى.

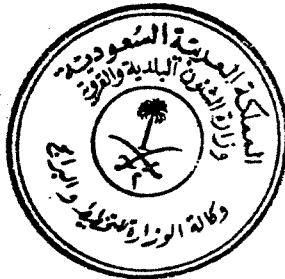
ومواكبة لحركة التحديث والتحضر زاد اهتمام المملكة بتنمية وتطوير القرية السعودية في كافة المجالات، كما تؤكد اتجاه المملكة نحو تحقيق التنمية القروية المتكاملة بصور قرارا مجلس الوزراء برقم (3) وتاريخ 1403/1/1هـ لتنمية وتطوير قرى المملكة، والتي صدرت لوائحها بقرار من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية في منتصف عام 1404هـ.

وبالرغم من التطور الملموس الذي شهدته الخدمات البلدية للقرى والهجر خلال خطط التنمية السابقة، فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة تحمل في طياتها تحديات وقضايا جديدة ينبغي معالجتها خلال المرحلة القادمة.

فمن المفترض أن تشمل الخدمات البلدية (سفلتة، إنارة، تشجير، نظافة وصحة بيئة) نحو (10.471) قرية وهجرة. بيد أنه هذه الخدمات تواجه ثمة معوقات. وللتعامل مع تلك المعوقات، من الضروري دراسة واقع الخدمات البلدية في القرى والهجر في مختلف مناطق المملكة من أجل بناء إستراتيجية تنموية بعيدة المدى لهذه القرى والهجر. هذه الإستراتيجية يجب أن تحقق التوازن بين تقديم وتوزيع الخدمات والمشروعات الإنتاجية لكافة المناطق أخذين في الاعتبار الظروف المكانية لكل منطقة. ويجب الأخذ بالاعتبار معطيات وأهداف الإستراتيجية العمرانية حيث تركز على الاستفادة القصوى من المزايا البيئية للمناطق القروية وتعزيز التكامل بين المدن والمناطق القروية المجاورة من خلال تأكيدها على أن تطوير نمو متوازن للاستيطان القروي هو جزء لا يتجزأ من إستراتيجية شاملة للتنمية العمرانية.

الاستراتيجية

تبدي وزارة الشؤون البلدية والقروية - وكالة الوزارة للتخطيط والبرامج - حرصاً على زيادة قدراتها المؤسسية والبشرية بما يمكنها من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية على مستوى الخطة الوطنية وعلى المستوى القطاعي. ومن المعترزم القيام بالخطوات التالية تنفيذاً لهذه الاستراتيجية:



أولاً: أهداف الدراسة

يهدف مشروع دراسة تطوير الخدمات البلدية للشؤون القروية إلى تحقيق التالي:

- 1) التعرف على معوقات القومية القروية.
- 2) وضع آلية لإدارة وتنظيم الخدمات البلدية المقدمة لجميع قرى المملكة.
- 3) دراسة مسحية للخدمات البلدية المقدمة للقرى على مستوى الأمانة والبلدية والمجتمع القروي.
- 4) إيجاد هياكل تنظيمية واضحة للمجمعات القروية في عموم مناطق المملكة بحيث يتم توضيح أولوياتها ومسئولياتها.

ثانياً: نطاق العمل

لتحقيق أهداف مشروع الدراسة أعلاه، على المشروع، ومن خلال الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، القيام بالتالي:

* دراسة الوضع الراهن للخدمات البلدية في الأجهزة البلدية من خلال:

- 1) حصر جميع أنواع الخدمات المقدمة للقرى والهجر.
- 2) عمل تقييم هيكلي شامل لإدارات وموظفي المجمعات القروية وبيان نقاط القصور وسبل علاجها.
- 3) دراسة وتقييم لنتائج تطبيق اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (3) وتاريخ 1403/1/1هـ، وعلاقة ذلك بما تم اعتماده في الإستراتيجية العمرانية حول الجانب القروي.
- 4) دراسة عدد من الدول الرائدة في مجال التنمية والتطوير القروي وفي إطار أهداف هذه الدراسة.
- 5) الإطلاع على الإستراتيجية العمرانية للمملكة للخروج بتوصيات تسعى لتعزيز التكامل بين المدن والمناطق القروية.
- 6) إعداد آلية للتأمين والتطوير المستمر لقطاع الشؤون القروية ووضع آلية للتقويم والمتابعة.
- 7) دراسة واقع الخدمات الجبلية في القرى والهجر في مختلف مناطق المملكة وبيان أهم المعوقات التي تحول دون وصولها لجميع القرى والهجر.
- 8) بناء إستراتيجية شاملة ومتكاملة لتنمية وتطوير الخدمات البلدية في هذه القرى والهجر.
- 9) وضع خطط عمل سنوية لتنفيذ هذه الإستراتيجية.



ثالثاً: منهجية العمل

يتوقع أن يعمل المشرع على تبني منهجيات متعددة لتحقيق أهدافه على أن تشمل تلك المنهجيات على الأقل التالي:

- (1) إيجاد تعريف واضح ومتكامل يأخذ في الاعتبار جميع المحددات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، لجميع المصطلحات المستخدمة مثل: قرية/ مدينة/ هجرة/ مجمع قروي/ بلدية/000الخ وبيان النطاق الإداري لكل منها.
- (2) حصر ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة سواء محلياً أو خارجياً.
- (3) إجراء دراسات المقارنة المرجعية.
- (4) القيام بزيارات خارج وداخل المملكة.
- (5) تصميم الأتوات المختلفة لجمع البيانات.
- (6) إقامة الندوات وورش العمل لتحقيق الهدف التوعوي.
- (7) عقد الاجتماعات الدورية مع الفريق المقابل.
- (8) تطبيق التحسينات المقدمة جميعها على عينة المجمعات القروية وإعداد تقرير يوضح نتائج التطبيق ومعوقاته بهدف تعميم تلك النتائج.
- (9) تقديم التقارير الدورية.

رابعاً: المخرجات المطلوب تقديمها

- (1) تقرير تفصيلي بدراسة الوضع الراهن للخدمات البلدية المقدمة للقرى من خلال عرض نتائج التقييم الهيكلي الشامل وبيان أوجه القصور والتحسينات المقترحة وتقديم نموذج مقترح للهيكل المقترض.
- (2) تقرير مفصل عن نتائج تقييم تطبيق اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (3) بتاريخ 1403/1/1م.
- (3) تقرير مفصل بدراسة التجارب الدولية الرائدة في مجال تنمية وتطوير المجمعات القروية.
- (4) تقرير تفصيلي عن مقترح للسياسة المالية للتنمية القروية.
- (5) وضع وتحديد أهداف التنمية للقرى في المملكة واقتراح أسلوب تحقيقها ودور الجهات المحلية في تنفيذها.
- (6) اقتراح النظم واللوائح والقرارات اللازمة لتحقيق السياسة العامة لتنمية القرى ومتابعة نتائجها.
- (7) تحديد أولويات مشروعات تنمية وتطوير القرى.

المشروعات المشتركة التي يراد تنفيذها وتمويلها من القطاع الخاص.



وزارة الشؤون البلدية والقروية. وسيتم تقديم تقرير مالي للوزارة بنهاية المشروع وذلك من أجل مراجعته واعتماده. وإذا قرر الطرفان إغلاق هذا المشروع وبقيت ثمة اعتمادات مالية غير مستهلكة، سيقوم البرنامج الإنمائي بإعادة المبالغ غير المستهلكة بعد تسوية كافة الإلتزامات التعاقدية إلى الوزارة أو تحويلها إلى مشروع كامل، ويعتمد ذلك على ما تراه الوزارة.

تخضع الميزانية للمراجعة متى اقتضى الأمر وهناك مرونة كافية في مناقلة الاعتمادات بين البنود المختلفة.

المراقبة والتقييم

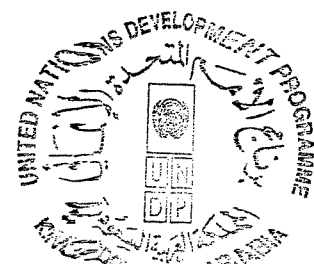
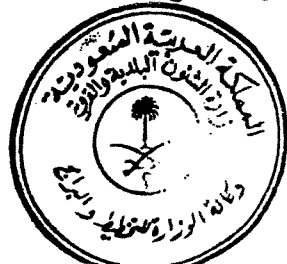
(أ) يخضع المشروع للمراجعة الثلاثية (والتي يشارك فيها ممثلو كل من الجهة الحكومية - وزارة الشؤون البلدية والقروية - و البرنامج الإنمائي إلى جانب وكالة الأمم المتحدة التي قد يتم اختيارها لاحقاً لتقديم الدعم الفني المتخصص للمشروع) مرة واحدة على الأقل كل 12 شهراً، على أن يعقد أول اجتماع في غضون 12 شهراً من بدء التنفيذ الكامل للمشروع. ويقوم المدير الوطني للمشروع بإعداد وموافاة كل اجتماع بتقرير المراجعة السنوية. ويمكن أيضاً إعداد تقارير سير العمل لإبراز المكونات الخاصة أو لاستيفاء متطلبات التقارير الأخرى.

(ب) إثر المراجعة الأولى للمشروع، من المحتمل أن يخضع المشروع أيضاً إلى مراجعات لنصف الفترة لمكونات محددة أو مراجعة لسير العمل في مكون محدد بشأن نتائج منتقاة وذلك خلال فترة نصف سنوية، على أن يكون تنظيم هذه المراجعات، وشروطها المرجعية وتوقيتها المحدد حسبما يتم تقريره بعد التشاور بين الأطراف المعنية في المشروع.

(ج) يخضع المشروع إلى تقييم نصف الفترة وذلك بعد سبعة أشهر تقريباً من بداية تنفيذه. ويتمثل هدف التقييم في تحديد النتائج واستحباب الدروس المستفادة وتعزيز نجاحات المشروع وشركائه للفترة التالية. وسيتم تحديد عملية تنظيم التقييم وشروطه المرجعية وتوقيتته بعد التشاور بين أطراف المشروع، إلى جانب أي وكالة ذات صلة تتبع للأمم المتحدة. وقد تم تضمين الاعتمادات المالية في الميزانية لتغطية نفقات فريق المستشارين الوطنيين والوليين اللازمين لإجراء تقييم نصف الفترة.

الإطار القانوني

تعتبر وثيقة المشروع هذه المعمتد المشار إليه في المادة الأولى من اتفاقية التعاون الأساسية النموذجية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموقع عليها من قبل الطرفين في اليوم



الرابع من شهر يناير 1976م. وتشياً مع هذه الاتفاقية، فسوف يكون المقصود بالجهة الحكومية المنفذة هي الجهة الحكومية المتعاونة الوارد نكرها في هذه الاتفاقية.

ويجوز إجراء الأنواع التالية من التعديلات على وثيقة المشروع بتوقيع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أو من ينوب عنه) فقط، شريطة أن يتيقن بأن ليس لدى الأطراف الأخرى الموقعة على وثيقة المشروع أي اعتراض على التعديلات المقترحة:

- إجراء تعديلات أو إضافة أية ملاحق إلى وثيقة المشروع.
- التعديلات التي لا تتطلب تغييرات ذات شأن في الأهداف الفورية للمشروع ومخرجاته ونشاطاته إلا إذا كانت بسبب إعادة ترتيب المدخلات المنفق عليها من قبل أو كنتيجة للزيادات التي تطرأ على التكلفة من جراء التضخم.
- تعديلات سنوية إلزامية ترمي إلى ترحيل مدخلات المشروع المنفق عليها أو زيادة تكاليف الخبراء أو البنود الأخرى كنتيجة للتضخم، أو الأخذ في الحسبان المرونة في إنفاق الوكالة المنفذة.

المحاذير

بالنسبة لهذا المشروع، فإن المشاكل الأكثر أهمية هي:

تأخير التعيين: إذ لن يتسنى لهذا المشروع تحقيق نتائجه المرجوة ما لم يتم التعيين في الوقت المحدد. ويقتضي ذلك توفر الموظفين المطلوبين إضافة إلى استيفائهم لمتطلبات مهامهم المحددة.

انعدام التنسيق: من الممكن أن يتمخض انعدام التنسيق الكلي عن عدم إطلاع الشركاء الرئيسيين على خطط البرنامج الأمر الذي من شأنه أن يبطيء التقدم في العمل؛ كما أن سوء توقيت الأحداث الرئيسية التي ينبغي أن يتم تنسيقها بشكل سليم من الممكن التطرق إليه من خلال إنشاء لجنة تنسيق للمشروع، وكذلك من خلال تعيين مسؤول إدارة للمشروع، على أن يناط به مسؤولية رصد سير العمل في البرامج بما يكفل تنسيقها.



نتيجة لتلبية المستهدفة حسبها ورد في إطار نتائج العملية:
 1- بلورة بيئة تمكن لتحقيق التنمية لشمولية لاستدامة
 مؤشر الهدف حسبها ورد في إطار نتائج وموارد البرنامج للزراعة وللري، بما فيها خط الأملس والقفز.
 1- مشاركة السلطات المحلية ومطلي المجتمع في المناطق المحضرية والقروية في تخطيط وإدارة أنشطة التنمية، بما في ذلك تقديم الخدمات العامة
 خط لخدمة نو العمنة ضمن إطار عمل التمويل متعدد السنوات:
 6-2 اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحضرية والقروية

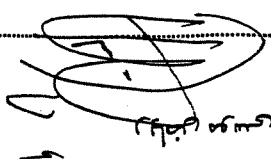
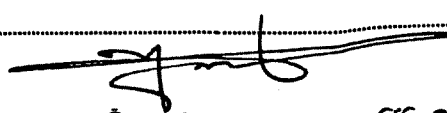
استراتيجية القرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون البلدية والقروية

النواتج المستهدفة

الإجمالي بالدرول

| المدخلات | الأمثلة الاستدلالية | غايات النتائج المتواترة | النواتج المستهدفة |
|----------|-----------------------------|--|--|
| 50.000 | مستشارون دوليون | دراسة مكثيفة للخدمات البلدية ومدى كفاءتها | 1-1 حصر الخدمات البلدية 1) تحديد المستويات الحالية من الخدمات البلدية المتاحة للقرى والمحر. |
| 20.000 | مستشارون وطنيون | دراسة مكثيفة لتطبيق الآلية محض للوزراء | 2-1 تقييم تطبيق الآلية المساندة بقر محض للوزراء رقم (2) في 1403/11م- ومدى تواجدها للقرات المروسة |
| 15.000 | مستشارون دوليون ووطنيون | مجموعة بحث وشار النظم في كامل المناطق القروية والمحضرية | 3-1 إعداد ورقة سياسات لجمع المناطق المحضرية والقروية |
| 50.000 | مستشارون دوليون | بينة عمل مستشارية | 4-1 تطوير آلية تصنيف ورصد ومعالجة تقديم الخدمات البلدية |
| 50.000 | برنامج رحلات استطلاعية | رحلات استطلاع لدراسة حكومية وخاصة | 5-1 إجراء دراسة لمرافق وصول الخدمات البلدية إلى المناطق القروية |
| 50.000 | مستشارون دوليون | دراسة مكثيفة ووسع ميداني | 1-2 إجراء تقييم شامل للهيكل التنظيمي الراهن، والتعرف على أوجه قصوره |
| 45.000 | مستشارون دوليون ووطنيون | بينة عمل استشارية | 2-2 تطوير نموذج الهيكل التنظيمي المتكامل |
| 40.000 | مستشارون دوليون ووطنيون | ثلاث جلسات عمل تدريبية | 3-2 استحداث النموذج المقترح وتقديم تدريب على تطبيقه |
| 40.000 | مستشارون دوليون | دراسة مكثيفة وإستبيان ميداني | 3-3 وضع استراتيجية تقديم الخدمات البلدية الآتية وبكفاءة في التكلفة |
| 65.000 | مستشارون وطنيون | تقديم ثلاثة مؤتمرات استشارية على مستوى المناطق | 2-3 بلورة وثائق مع القطاع الخاص التوسع نطاق الخدمات البلدية للمناطق القروية |
| 37.000 | مستشارون وطنيون | مجموعة بحث وتداول | 3-3 تطوير وتحسين الإطار لدرسي |
| 260.000 | مستشارون دوليون | تنظيم 13 حلقة تدريبية | 3-3 بناء قدرات منطقي القر |
| 24.699 | مستشارون دوليون | دراسة مكثيفة ورحلات تدريبية | 3-4 تطوير نظام فعال لتقديم الخدمات البلدية |
| 30.000 | مستشارون دوليون | القيام ببنية عمل التقييم عملية تنفيذ المشروع وإعداد تقرير بالروس المستهدفة | 4-4 رصد وتقديم تنفيذ المشروع لتقييم الأليات لتنفيذ. |
| 785.714 | إجمالي المشروع | | |
| 39.286 | تفقت المساندة الإدارية (7%) | | |
| 825.000 | الإجمالي الكلي | | |



| | |
|---|--|
| التاريخ: ٧ | التاريخ: |
| <p>الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p></p> <p>رئيس مجلس</p> <p>توقيع (البرنامج الإنمائي):</p> | <p>وزير الشؤون المدنية والأوروبية</p> <p></p> <p>صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبد العزيز آل سعود</p> <p>توقيع (الحكومة):</p> |

| | |
|--|---|
| <p>فترة المشروع: 24 شهرًا</p> <p>رقم المشروع:</p> <p>الطبيب وتقييم أسس الترخيص والتنمية الاقتصادية الأوروبية</p> <p>اسم المشروع: الدعم الفني والاستشاري</p> <p>مكون البرنامج:</p> <p>فترة البرنامج: 2008-2010م</p> | <p>ميزانية المشروع: 785.714 دولار</p> <p>مصاريف: 39.286 (%5) دولارية</p> <p>الحكومة: 825.000 دولار</p> <p>أجري (بما فيها المتبقي)</p> <p>المساهم</p> <p>المساهم</p> <p>المساهم</p> <p>ميزانية غير موزعة</p> |
| التاريخ: الأخرى: | --- |
| الخطة المبدئية: | وزارة الشؤون المدنية والأوروبية |
| الناتج المتوقعة/المؤثرات: | تطويرية. المتوقعة المتوقعة التحسينات المتوقعة الوطنية. |
| الناتج المتوقعة/المؤثرات: | تمكين الحكومة من صناعة وتقييم أسس الترخيص الخدمات المدنية الأوروبية الوطنية والتهجير من خلال تقييم خدمات الاستشارية ودعم فني وتقييم وتقييم وتطوير |

المملكة العربية السعودية

صفحة التوقيعات